

Distr.: General
18 January 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

الدورة الثامنة عشرة

٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

جدول الأعمال المؤقت المشروح

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - تعزيز قدرات القطاع العام في المجالات الوظيفية الأساسية للإدارة.
- ٤ - جوانب تمكين الناس في مجالي الحوكمة والإدارة العامة من أجل بناء مجتمعات متساوية وشاملة للجميع في القرن الحادي والعشرين.
- ٥ - ربط مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة بالممارسات والنتائج.
- ٦ - بناء المؤسسات لتعزيز إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة.
- ٧ - تعزيز الإدارة المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.
- ٨ - تقييم التقدم المحرز بشأن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.
- ٩ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة.
- ١٠ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة عشرة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



الشروح

١ - انتخاب أعضاء المكتب

ستنتخب اللجنة رئيساً وثلاثة نواب للرئيس ومقرراً للدورتها الثامنة عشرة. ويتشكل المكتب من الرئيس ونواب الرئيس والمقرر. ووفقاً للممارسة المتبعة، يواصل المكتب المكون من هؤلاء الأعضاء مهامه خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين التي تلي الدورة الثامنة عشرة تحضيراً للدورة التاسعة عشرة.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

اللجنة مدعوة إلى اعتماد جدول أعمال الدورة الثامنة عشرة على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٣٧/٢٠١٨. ومن المقرر أن تجتمع اللجنة من الاثنين ٨ إلى الجمعة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وستعقد الجلسات الصباحية من الساعة ١٠:٠٠ إلى الساعة ١٣:٠٠ والجلسات المسائية من الساعة ١٥:٠٠ إلى الساعة ١٨:٠٠. ويمكن أن تُعقد الجلسات والمناسبات غير الرسمية في أوقات أخرى.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/C.16/2019/1)

٣ - تعزيز قدرات القطاع العام في المجالات الوظيفية الأساسية للإدارة

في الدورة السابعة عشرة، ناقشت اللجنة تحديات توعية موظفي الخدمة المدنية وبناء كفاءاتهم ومهاراتهم على المستويين الوطني والمحلي وإعداد المؤسسات والسياسات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولاحظت اللجنة، في جملة أمور، أنه يمكن تعزيز الجهود الرامية إلى حشد موظفي الخدمة المدنية والعاملين في القطاع العام بصفة أوسع حول أهداف التنمية المستدامة وغرس الشعور بالالتزام، إلى جانب اتباع أساليب جديدة للعمل تقوم على المشاركة والانخراط في العمل. ولاحظت اللجنة أيضاً أنه ستكون هناك حاجة إلى مهارات سياسية وتقنية جديدة في القطاع العام، بالنظر إلى ارتفاع معدلات التقدم العلمي والتكنولوجي والتحديات المتصلة بتقديم الخدمات والسياسات المرتبطة بالأهداف.

وستواصل اللجنة النظر في المسائل المتصلة بتعزيز قدرات القطاع العام في المجالات الوظيفية الأساسية للإدارة في الدورة الثامنة عشرة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بتعزيز قدرات القطاع العام في عالم سريع التغير من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2019/2)

ورقة غرفة اجتماعات بشأن تعزيز قدرات القطاع العام في المجالات الوظيفية الأساسية للإدارة من منظور أفريقي

٤ - جوانب تمكين الناس في مجالي الحوكمة والإدارة العامة من أجل بناء مجتمعات متساوية وشاملة للجميع في القرن الحادي والعشرين

سيكون موضوع دورة المجلس لعام ٢٠١٩ "عالم واحد للجميع: تمكين الناس من بناء مجتمعات متساوية وشاملة". وسيكون موضوع اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"، الذي يرتبط به موضوع المجلس ارتباطاً وثيقاً. وستنظر اللجنة في جوانب تمكين الناس في مجالي الحوكمة والإدارة العامة من أجل بناء مجتمعات متساوية وشاملة للجميع في القرن الحادي والعشرين وتعتمد مساهمتها في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ في إطار بند جدول الأعمال.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بجوانب تمكين الناس في مجالي الحوكمة والإدارة العامة من أجل بناء مجتمعات متساوية وشاملة للجميع في القرن الحادي والعشرين (E/C.16/2019/3)

ورقة غرفة اجتماعات بشأن استخدام السجلات الضريبية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٥ - ربط مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة بالممارسات والنتائج

في الدورة السابعة عشرة، وافقت اللجنة على مجموعة مكونة من ١١ مبدأ من مبادئ الحوكمة الفعالة لأغراض التنمية المستدامة، بالاستفادة من الإطار المفاهيمي المقدم في الدورة السادسة عشرة الذي تقع العناصر الأساسية للهدف ١٦ (أي الفعالية والمساءلة والشمولية) في صميمه.

وتبرز هذه المبادئ، التي أقرها المجلس في قراره ١٨/٢٠١٢، الحاجة إلى إجراء تحسينات مستمرة تتسم بالحس العملي في قدرات الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن المبادئ مرتبطة بمجموعة من الاستراتيجيات التي شاع استخدامها في تفعيل الحوكمة الفعالة والمستجيبة للاحتياجات، والتي نال الكثير منها الاعتراف والتأييد على مر السنين في مختلف منتديات الأمم المتحدة وقراراتها ومعاهداتها.

وستواصل اللجنة، في دورتها الثامنة عشرة، تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية من أجل تفعيل هذه المبادئ المذكورة، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، والنظر في مزيد من السبل الكفيلة بإشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية في هذا الصدد. وستنظر اللجنة أيضاً في ربط المبادئ بالعمل ذي الصلة المتعلق بالمؤشرات لمساعدة الحكومات المهمة في قياس مدى الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني ومقارنة الاستراتيجيات المتبعة في السعي إلى تحقيق أهداف الحوكمة مع غيرها من الاستراتيجيات.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة بشأن ربط مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة بالممارسات والنتائج (E/C.16/2019/4)

٦ - بناء المؤسسات لتعزيز إقامة مجتمعات مسالمة لا يهشم فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة

في الدورة السابعة عشرة، نظرت اللجنة في مسألة انخراط أصحاب المصلحة في العمل في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وخلصت، في جملة أمور، إلى أن إعادة إرساء الشرعية وبناء الثقة من التحديات الهامة التي تواجهها المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، حيث تُستبعد جماعات معينة بصورة منهجية وحيث يمكن أن تقتزن مؤسسات الجيش والشرطة وغيرها من المؤسسات بالممارسات القمعية أو الفاسدة.

وفي الدورة الثامنة عشرة، ستوسع اللجنة نظرها في الجوانب المؤسسية لقطاعي الأمن والعدالة بمناقشة المسائل الأساسية لتعزيز الأمن وإمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وسبل دعم الغايات المتعلقة ببناء المؤسسات، في إطار الهدف ١٦، في هذين المجالين.

وفي القرار ٢٦٢/٧٠ المتعلق باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، شددت الجمعية العامة على أهمية توثيق التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، بوسائل منها تعزيز الحوار لدعم تشجيع الاتساق والتكامل بين ما تبذله الأمم المتحدة من جهود بهدف إحلال السلام والأمن وما تضطلع به من أعمال في مجال التنمية. وشجعت الجمعية لجنة بناء السلام على الاستفادة من خبرات الهيئات الفرعية المختصة التابعة للمجلس، حسب الاقتضاء. واللجنة مدعوة للتفكير في كيفية المساهمة، عن طريق المجلس ووفقاً لولايته، في عمل لجنة بناء السلام من منظور متوسط إلى طويل الأجل.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة ببناء المؤسسات لتعزيز إقامة مجتمعات مسالمة لا يهشم فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة (E/C.16/2019/5)

٧ - تعزيز الإدارة المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني

في الدورة السابعة عشرة، ناقشت اللجنة المسائل المتصلة بمحشد موارد الميزانية وتخصيصها وإدارتها بفعالية، ولاحظت أن بناء قدرات الإدارة المالية العامة الكفؤة على الصعيدين الوطني والمحلي، بالإضافة إلى القدرات الرقابية الكافية، ما زال يشكل تحدياً كبيراً.

وأوصت اللجنة بتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات التمويل الوطنية لسد الفجوة بين أولويات السياسات والإنفاق الحكومي الفعلي، ولضمان ألا يتوقف تحقيق التنمية المستدامة، في أقل البلدان نمواً، على المعونة وحدها. وينبغي النظر في إصدار مقترحات الميزانية التنفيذية والميزانية المعتمدة وغيرها من تقارير الميزانية ونشرها وتوزيعها على نطاق واسع بشكل منتظم وفي الوقت المناسب، وذلك جنباً إلى جنب مع توفير أدلة إرشادية للمواطنين بشأن الميزانية يسهل فهمها والحصول عليها. ومن المهم أيضاً الأخذ بالميزنة الفعالة القائمة على المشاركة وصياغة مؤشرات لرصد التقدم.

وستواصل اللجنة النظر في تعزيز الإدارة المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني في الدورة الثامنة عشرة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بتعزيز الإدارة المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني (E/C.16/2019/6)

٨ - تقييم التقدم المحرز بشأن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

سيشمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، الذي يُنظَّم تحت رعاية المجلس، إجراء استعراض متعمق للهدف ١٦. قررت اللجنة أن تقوم، في دورتها الثامنة عشرة السابقة لمنتدى عام ٢٠١٩، بتقييم التقدم المحرز في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وتحديد التحديات الناشئة وتقييمها، والتوصية باتخاذ مزيد من الإجراءات في مجال السياسة العامة، باعتبار ذلك مساهمة رئيسية في الاستعراض العالمي.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة بشأن تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالجوانب المؤسسية للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2019/7)

٩ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة

وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٢، ينبغي للجنة أن تعتمد موضوعا لدورتها التاسعة عشرة يتواءم مع الموضوع الرئيسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠ وللمجلس، مع مواصلة تناول ما يلزم من مسائل لأداء مهامها الأخرى. وقد تود اللجنة النظر في مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة في ضوء ذلك.

وقد تود اللجنة أيضا أن تنظر في مواصلة التفكير بشأن برنامج عمل مؤقت للفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى تموز/يوليه ٢٠٢١، وبشأن مشروع اختصاصات أفرقتها العاملة غير الرسمية ذي الصلة. وقد يود أعضاء اللجنة أن ينظروا فيما إذا كان القيام بذلك سيساعد في تنظيم أعمالهم وتعزيز مكانة اللجنة داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال الدراسة الاستشرافية للمسائل الحاسمة في مجال الحوكمة والإدارة العامة فيما يتعلق بتنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠.

١٠ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة عشرة

ستعتمد اللجنة تقريراً عن أعمال دورتها الثامنة عشرة يُقدم إلى المجلس. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٢، ينبغي لعمل اللجنة أن يعكس الحاجة إلى نهج متكامل وعملي المنحى إزاء أهداف التنمية المستدامة، وأن يستند إلى استعراض قوي قائم على الأدلة للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ١/٦٨، ستدرج اللجنة في تقريرها موجزا تنفيذيا، وسيكون التقرير وجيزا وسيحدد بوضوح الاستنتاجات والتوصيات والمسائل التي قد تتطلب من المجلس الانتباه إليها أو اتخاذ إجراءات بشأنها.